على هامش الصراحة

كل خميس: استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

■ إحسان شمران الياسري

نستعير في هذا العمود بعض ما كتبه الراحل (شمران الياسري- أبو كاطع) قبل أكثر من ثلاث عقود، لنُريح الناس من الصخب الإعلامي، وليستذكروا سخريته ممن كانوا مسؤولين عن خلق المعاناة لهم.. فالترويح عن الناس جزاءهما من تعزيتهم عما ينقصهم، وكان الراحل رائدا في إبهاجهم.. وستكون الاستعارة من دون تلميح بصلتها بزماننا، بل يكفي ان يستمتع القارئ بها، ويخمن (رباط الحجي):

حيّهم .. حيّهم !!

ربما تعّرض اكثرهم لمثل هذا، يود الواحد منا، ايام الصعوبات، ان يستريح من عناء الواقع، في واحة احلام اليقظة.. يحدث ذلك للكثيرين، او القليلين، والمهم ان شيئا من هذا حدث.

في ذات مرة وكنا مرغمين على عدم مغادرة الكوخ ليومين متتاليين، خلف الدواح وانا، احسست اننا بدأنا نكرر دعاباتنا وان هناك حاجة لشيء جديد.. سألته:

. خلف.. يرحم ابوك، إتمنى اي شي يخطر على بالك.

. أتمنى.. أتمنى.. يا معزوز عيني. كون أطّب للاذاعة وآخذ هذا اليحچون بيه.. الفكرفون.. واحچي ساعتين على كيفي..

. روح بفالك.. اخذ المكرفون ساعتين.. بالله احچ على كيفك.

تنحنح اولا ثم بلل شفتيه وقال بصوت (اذاعي):

. ايها (الأخوان).

لاداعي لان اذكركم بانه تلفظها على وزن (أعوان)

. ايها الأخوان اليوم احچيلكم.. اليوم يوم الشعب يشد احزامه.

اليوم يوم الفلاليح يشدون احزامهم.. ترا الرجعية (بزّعتنا) و(بورتنا) ينراد انزنهر الرجعيين اتزنهر، وانزين شيب ابو الاستعمار اللي إمساعدها.. وننعل احوّيف ابو (اليواميس) لا احنيچ ابو الاستعمار اللي يلعب بينا شاطي باطي!

واويلاح من الاكطاعيين وبكاياهم.

وقد لا تعرفون عن خلف الدواح، بانه موهوب في اطلاق الشتائم وتنويعها بصورة فنية، ولهذا استمر يشتم الاستعمار والرجعية والاقطاع على مدى عشر دقائق، ثم سكت فبادرته قائلا:

– بعدلك ساعة وخمسين دقيقة. من الساعتين اللي طلبتهن..

– لا يا دهر الاسود. كون هذا الحچي كله وبعدلي هاكثر وكت.. شحچي بعد؟

. افه عليك، ما دبرتها!؟

. انا أخو عليا.. ادبرها.. واطلع من حكها..

حيهم.. حيهم.. النشامة دوركم الاكطاعيين والرجعيين، حيهم اولاد الشعب خَلصّوا وطنكم من الاستعمار وذيوله.. حيهم.. حيهم.. حيهم.. ولم يطل به الوقت اكثر من خمس دقائق.

تذكرتها وانا احاول تسويد كلمتي لهذا العدد فقد فوضتني هيئة التحرير ان اكتب ما اشاء عن الوحدة الوطنية واهميتها الاستثنائية في هذا الظرف الدقيق.

وتراءى لي ان الإهابات والدعوات الموجهة للشعب بضرورة رص الصفوف وجمع الشمل لها مستلزمات لابد ان انطلق منها، وإلا استنفدت كل الإهابات في عشرة سطور، ومن ثم يتعين عليّ لسد الفراغ ان استعمل طريقة خلف الدواح فاكتب مكررا.

.حيهم.. حيهم.. اليوم يومك ياشعب.

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العراق.. فرص ما بعد الكارثة

حسن الجنابي*

فالكوارث التي أصابت شعوبا أخرى غالبا ما شكلت محطات انطلاق لبرامج وسياسات نهضوية جديدة، عوّضت عما حدث من خسائر وآلام، وأعادت للأمم ثقتها بنفسها، فانطلقت في رحاب التنمية في القطاعات المختلفة للاقتصاد. وهذا ما حدث – على سبيل المثال - في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مناطق أخرى من العالم لسنا في وارد الحديث عنها هنا.

ان نهوض ما بعد الكارثة ليس قانونا طبيعيا تشهده الشعوب كافة بشكل تلقائي، ولكن فرص المراجعة الجذرية للظروف التي جلبت تلك الكوارث تصبح اكبر بعد ان يفيق الناس من ذهولهم، أو كبوتهم وسط الحطام والخرائب، فينتفضون أولا من اجل إسقاط الطبقة (النخبة، الحزب، الدكتاتورية) السياسية التي قادت البلاد الى الهاوية، ويسعون الى استبدالها بفئة أخرى. ثم يجري تحديث سريع وسن لقوانين وتشريعات مناسبة، وترسم خطط النهضة والتنمية، وتنفذ بوسائل وطرق تشاركية وغير ذلك من الإجراءات الضرورية الأخرى الهادفة بالنتيجة الى تعزيز وحدة الشعب وتحقيق التنمية. تعترض هذا النهوض عوائق جمة في مرحلة انتقالية، تطول او تقصر ارتباطا بعوامل متعددة، ويتأثر بها الزخم الوطني الساعي للانعتاق من القهر والظلم والخراب، والحالم بالانطلاق في رحاب التقدم والازدهار والديمقراطية الحقيقية.

لا يشذ العراق بالطبع عن هذا النسق المألوف. وقد تحققت بالفعل خطوات جدية للقطيعة مع الإرث الدكتاتوري، كإقرار الدستور الذي يضفي الطبيعة التداولية على السلطة، والاحتكام للانتخابات والالتزام بالمحددات الزمنية المتفق عليها لبعض القضايا الكبرى وغيرها. ولا حاجة للتذكير بأن التجربة العراقية ما زالت في طور النشوء بالرغم من انقضاء ثماني سنوات على سقوط النظام، وهي فترة طويلة نسبيا، خاصة وأن مؤشرات تنمية الاقتصاد العراقي مازالت متواضعة.

> **ما حدث للعراق منذ الحرب الأولى مع إيران، وحرب الخليج الثانية، وما أعقبها من مقاطعة اقتصادية وممارسات، توجتها الحرب الأخيرة التي أسقطت نظام الحكم السابق في عام ٢٠٠٣ ، لا يمكن وصفه إلا باعتباره سلسلة متصلة من الكوارث الكبرى قلّ مثيلها في العالم الحديث. وأظن ان آمال غالبية العراقيين انتعشت، بالرغم من هول الكوارث والخسارات، الإنسانية منها والاقتصادية، بإمكانية الانتقال الى بديل أفضل، يعيد للوطن كرامته المنتهكة، ويضع البلاد على طريق التحرر والتقدم، بعد ان شهدوا الانهيار المريع للدكتاتورية التي حكمت بالحديد والنار، وخاضت حروبا مدمرة أدت الى إفقار شامل لمجتمع يمتلك ثروات بشرية ومادية معتبرة، وكان يحث الخطى نحو مستقبل آمن ومزدهر.**

لكن العراق أصبح، في فترة متأخرة نسبيا، بلدا نفطيا، وتراجعت الزراعة فيه، بل تدهورت الى حدود كارثية، بدلا من ان يستمر كبلد زراعي- نفطي، تدعّم فيه عائدات الثروة النفطية قطاعه الزراعي الذي كان – وما يزال- يشغّل فئات كبيرة من الشعب.

لم تستخدم الثروة النفطية في خلق التنوع المطلوب لمصادر تنمية الاقتصاد، بل جعلته اقتصادا أحاديا، أهملت إثره القطاعات الاخرى، ومنها القطاع الزراعي، ولم تجلب الثروة الجديدة هذه إلا المزيد من التدمير والحروب والاضطهاد، بالإضافة الى تعزيز سطوة الطغمة الحاكمة وقدراتها القمعية. وقد كانت حصة سكان الريف والمزارعين العراقيين من الثروة النفطية هي النزوح بعيدا عن أراضيهم والتجنيد والافقار وغير ذلك.

مع ذلك وحتى في القرن العشرين، وبالرغم من سنوات القحط، والانتشار النسبي للفقر والبؤس وتخلف علاقات الإنتاج الريفية، فقد بقي العراق مكتفيا، الى درجة معقولة، من إلا نتاج الغذائي المحلي. بل أنه كان يصدر محاصيل معينة لفترات معتبرة. لكن الوضع شهد تدهورا كبيرا في الربع الاخير من القرن، ووصل الى ادنى مستوياته على مشارف الحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣، بعد مقاطعة اقتصادية غير مسبوقة، تمخضت عن تحطيم القدرات التنموية للبلاد، بحيث بلغت النفقات الاستثمارية، حسب ارقام البنك المركزي العراقي، أقل من (٣) مليارات دولار للسنوات من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٣، مقارنة بـ (١٤١) مليار دولار للفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٩.

لا يعزى تدهور القطاع الزراعي الى نقص الاستثمارات فحسب، بل أيضا الى تزامن حدوث حروب متعاقبة مع بناء السدود التخزينية على نهر الفرات وروافد نهر دجلة وتحويل جريان بعضها في دول الجوار، والتجفيف المتعمد للاهوار العراقية في التسعينيات، وتعاقب حالات جفاف قاسية كما حصل بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣ (وخاصة في حوض النهر حيث تزامنت مع تشغيل سد اتاتورك التركي) وعامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢، وما نشاهده الآن من جفاف منذ عام ٢٠٠٨، هذا الى جانب تراكم سياسات زراعية خاطئة، وقرارات ارتجالية لتوزيع او بيع او تأجير الأراضي، وتسعير المنتجات الزراعية، واستصلاح وهمي للأراضي (ما سمي آنذاك بمشاريع الخير في الأراضي المجففة من الاهوار العراقية، وهي غير صالحة للفلاحة) وغيرها. وقد كان آخر هذه السلسلة من الإجراءات هو اللجوء الى البطاقة التموينية، واستيراد مفرداتها، وبالرغم من انها ضمنت حدا أدنى من الغذاء للمواطنين في ظروف الافقار الشامل للمجتمع، الا انها تحولت مع الوقت الى عائق كبير للتنمية الزراعية والريفية في العراق، وذلك بسلبها موارد مالية كبيرة من السوق العراقي المحلي لتنفق في الأسواق الخارجية، بدلا من السوق الداخلي الذي هو بحاجة ماسة لها، اذ كان المجتمع يعيش على حافة المجاعة، وما يزال (٢٣٪) من السكان يصنفون تحت خط الفقر حسب الإحصائيات الرسمية.

القطاع الزراعي نموذجا

ما ينطبق على القطاع الزراعي ينطبق في معظمه على القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولكننا نطرح أمر الزراعة بحكم العمل والاهتمام والاختصاص والتجربة.

فالعراق تاريخيا بلد زراعي، وكان الموئل الأول للنشاط الزراعي منذ فجر الحضارة. وقد أثبتت التنقيبات الأثرية ان زراعة محاصيل القمح والشعير والتمور والعدس بدأت في العراق قبل غيره من الأماكن. كما شق العراقيون الأوائل، في خطوة هائلة في سلّم التطور البشري، قنوات المياه، وأنشأوا شبكات الري لإرواء محاصيلهم، ونظموا شؤونهم بقوانين، تكللت بشريعة الملك البابلي العظيم حمورابي.

المرحلة الانتقالية فرصة ام تحد ؟

يمثل تغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ نقطة انطلاق جديدة للقطاع الزراعي، مهما كانت هذه الانطلاقة مؤلمة. اي أن الدور الذي كانت تلعبه وزارة الزراعة في ظل النظام السابق، باعتبارها وزارة تملك الاراضي والمزارع والحقول والمخازن والآليات والمصانع والبذور والاسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى، إضافة الى التحكم الصارم بالسوق المحلي وغير ذلك، لم يعد يتماشى مع اقتصاد السوق الذي تتبناه الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالسوق، بالرغم من الصعوبات المتنوعة، منفتح على المبادرة والاستثمار، ويتيح لعوامل السوق المختلفة بالتفاعل، مع حدود دنيا للتدخل بالسماح او منع استيراد المواد الغذائية، او بتحديد اسعار شراء المحاصيل من المزارعين، على سبيل المثال.

فمن جانب تعتبر المرحلة الانتقالية مرحلة مناسبة، لتحويل دور الوزارة من مؤسسة منتجة ومالكة لكل شيء –نظرا لاستحالة الاحتفاظ بهذا الدور لكونه معيقا للتنمية الزراعية والريفية– الى وزارة محفّزة للانتاج ومكتفية بتنظيم وتنشيط سوق الغذاء والزراعة، تركز على إطلاق السياسات الذكية، وتقدم المشورة والارشاد والمساعدة الفنية، وتدعم صغار الفلاحين بالمدخلات كالأسمدة والبذور المحسنة ومكافحة الحشرات والخدمات الإرشادية، وتشجع المستثمرين في القطاع الزراعي، وغير ذلك من الإجراءات، التي تناسب دورها المفترض بعد التغيير، وباعتبارها اللاعب الأساسي في إنعاش القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الريفية. فمن هذا الجانب يتيح التغيير فرصة نادرة للنهوض بالقطاع الزراعي اذ ان الشرطين السياسي والاجتماعي في العراق مناسبان للأفكار الجديدة ويحظيان بالدعم الحكومي والقبول الشعبي.

ومن جانب آخر، فالطبيعة الانتقالية، التي تشجع على المراجعة الجذرية للسياسات المعيقة للاستثمار والتنمية، وتهدف الى استبدالها بسياسات تناسب الوضع الجديد، تحدث في فترة عصيبة شهدت شحة بالمياه، وزحفا سريعا للتصحر، وانكماشا في الغطاء النباتي، وفقرا مدقعا لسكان الريف يطال ٤٠٪ حسب إحصاءات الجهاز المركزي للاحصاء، وانفلاتا وفوضى في السوق المحلي نتيجة استيراد غير مقنن عبر حدود مفتوحة، مما يخلق شروطا تنافسية لا تعمل لصالح المنتوج المحلي العراقي، المثقل بكلفة إنتاج عالية بسبب نقص الطاقة، وتردي البنى التحتية، وفقر الفلاحين من ذوي الحيازات الصغيرة وأسباب عديدة أخرى. وهنا يكمن التحدي الحقيقي، اذ من الصعب تلمس نتائج نشاط الوزارة مباشرة: أولا لكون الظروف العامة المحيطة بالزراعة غير مواتية، كشحة المياه، وانتشار التملح والتصحر وغيرها، وثانيا لأن استجابة القطاع الزراعي للظروف الجديدة بطيئة وتراكمية، وليست آنية بطبيعتها.

ولا بد من التأكيد بأن أية إجراءات، مهما كانت مطلوبة وضرورية، لا تكون فعالة الا في ظل استقرار سياسي وأمني مناسب، ما يزال العراق يسعى لتحقيقه، و مناخ استثماري مقونن وواضح، فضلا عن توفر الطاقة الكهربائية والحلقات اللوجستية والبنى التحتية المناسبة.

المبادرة الزراعية

جاءت المبادرة الزراعية لرئيس الوزراء لتعالج جزءا من أهم جوانب احتياجات القطاع الزراعي، وهو جانب التمويل، وذلك بتمويل الأنشطة الزراعية غير المدرجة بالميزانية الاعتيادية للوزارتين القطاعيتين، الزراعة والموارد المائية، بالإضافة الى بعض أنشطة القطاع الخاص، وخاصة مشاريع صغار المزارعين والمستثمرين القادرين على تنشيط الزراعة والإنتاج الغذائي. والمبادرة تمثل استجابة الحكومة للتحديات الصعبة التي يواجهها القطاع الزراعي، وتعبيرا عن رغبة الحكومة للتصدي لبعض جوانب الضعف في القطاع نتيجة لتراكمات عقود عدة، كادت تؤدي الى الانهيار التام للقطاع الزراعي.

وبما ان المبادرة عالجت الجانب المباشر والاحتياج الآني للعملية الإنتاجية الزراعية، وهو التمويل، فإن بعضا من نتائجها أصبح واضحا بالانتشار الكبير للبيوت الزجاجية والبلاستيكية المغطاة لإنتاج الخضر في مختلف المناطق في العراق، وفي الانتاج الوفير الذي تحقق ووصل في بعضها الى حد الوفرة.

وللأمانة فقد تسببت الوفرة، التي لم يعتد عليها السوق العراقي، في بعض المناطق الى انخفاض اسعار الخضر الى درجة كبيرة، وهو ما لم تهدف له المبادرة من الناحية المبدأية، لأن عدم قدرة المزارعين على بيع او تسويق إنتاجهم الى اماكن أخرى، يؤدي الى إضافة أعباء مالية وضغوطات اقتصادية واجتماعية لا قبل لهم بمواجهتها، أقلّها دفع المستحقات الحكومية عليهم نتيجة استفادتهم من قروض المبادرة الزراعية، حتى وان كانت من غير فوائد، او التوقف عن ممارسة الزراعة والالتحاق بطوابير الباحثين عن عمل.

إن مراقبة اسعار الغذاء والمنتجات الزراعية عملية في غاية الأهمية، فمن ناحية يجب تمكين الفلاحين من تحقيق أرباح معقولة عن جهودهم الفلاحية، عن طريق تسويق منتجاتهم بأسعار مجزية، ولكن في الوقت نفسه تمكين المواطنين من الاحتفاظ بقدرتهم في الحصول على غذاء كاف، وان أي خلل بهذه المعادلة ينعكس على شكلٍ احتقان اجتماعي وإفقار لمكونات المجتمع.

ولهذا نعتقد بضرورة تعزيز المبادرة الزراعية بمبادرات اخرى تسهم في تنشيط القطاع الزراعي بصورة تكاملية. فالإنتاج لوحده لا يحل مشكلة الأمن الغذائي، بل هو حلقة واحدة، في الخوكمة الناجحة للاقتصاد الزراعي، ويجب ان تتبعها إجراءات مكمّلة، تستكمل خلق الحلقات الأخرى التي يتحقق بها انعاش القطاع الزراعي، كالتخزين والحفظ والمعالجة والتعليب والنقل والتصنيع والتصدير بالإضافة الى قوننة وتشريعات وحوافز مناسبة وغيرها.

★ سفير العراق لدى منظمة الأغذية والزراعة الدولية في روما

تصميم النماذج الورقية (الجداول والاستمارات)

صبيح الحافظ

من المعروف ان الوثائق الورقية هي أوعية المعلومات التي بواسطتها تنقل وبها يتم تداولها وبين طياتها تحفظ عبر السنين والأجيال.

وتأخذ الوثائق أشكالاً عديدة فمنها الوثائق التقليدية النمطية ومنها الوثائق غير التقليدية ، وان هذه الوثائق الورقية التقليدية وأكثرها شيوعا واستعمالاً ، تأخذ أشكالاً كثيرة ، فالكتاب وثيقة والدورية وثيقة والصحيفة وثيقة والتقارير بأنواعها وثائق وكذلك الحال بالنسبة للمذكرات والرسائل المتبادلة بين المؤسسات والشركات وغيرها ومحاضر الاجتماعات وغير ذلك وان كانت كلها وثائق نمطية نراها في كل مكان ونتعامل معها في كل يوم.

ويترك للكاتب او المعد للوثيقة في هذا النوع من الوثائق ان يستخدم الأوراق بالشكل الذي يراه وينظم كتابته بأي أسلوب يشاء وان كانت هناك بعض القواعد والأساليب التي تضع ضوابط لتنظيم المعلومات على الوثائق.

وهناك نوع آخر من الوثائق يمثل أسلوباً مقيداً لعرض المعلومات فلا يترك لمعد الوثيقة الحرية المطلقة في عرض معلوماته عليها في تسلسل هذه المعلومات في فقرات الوثيقة ، وإنما يفترض على كاتب الوثيقة ان يتبع أسلوباً محدداً في عرض المعلومات وترتيبها على الوثيقة ويعرف هذا النوع من الوثائق باسم النماذج ، وهي عبارة عن بطاقة او قطعة من الورق مطبوعة غالبا على شكل جدول به رؤوس موضوعات تحدد نوعيات البيانات التي توضع في كل موقع من مواقع الجدول، ولذلك فان النموذج يعتبر بمثابة أسلوب لعرض المعلومات بطريقة منظمة بشكل مناسب مع التركيز على المعلومات ذات الأهمية الخاصة ، دونما تكرار او نقص في المعلومات المنقولة بواسطة النموذج.

وتأخذ النماذج أشكالاً مختلفة فقائمة الشراء نموذج والجدول نموذج ، والإيصال نموذج والإشارة نموذج وعلبة الاستبيان والاستقصاء نموذج ، وهكذا تأخذ النماذج أشكالاً متعددة ومتنوعة ولكنها تشترك جميعها في خاصية واحدة وهي ، أنها تملى على كاتبها طريقة عرض المعلومات والأسلوب الذي يجب ان تكون عمليه في الوثيقة ، ولأجل إصدار وتنظيم مختلف النماذج يجب أتباع الخطوات التالية:

أولاً: تصميم النموذج:

ان تصميم النموذج عمل فني كبير يحتاج الى خبرات خاصة، والى علم بالمبادئ السليمة في تحديد مدى الاحتياج للنماذج ، وكيفية وضع فكرة تصميم النموذج ، وإعداد مسودته ، كما تحتاج الى المعرفة التامة بالنواحي الفنية في شؤون طباعة النماذج وأصول تخزينها وتوزيعها ومتابعتها.

فتصميم الدورة المستندية والنماذج يستلزم وضعها بما يتفق مع إجراءات العمل المستخدمة فيه ، وبما يؤدي التي تيسير انجاز خطوات هذه الإجراءات بكفاءة وباقتصاد ، ليس فقط في تكاليف الورق والطباعة وخلافه ، وإنما أيضاً في تكاليف الأدوات المستخدمة ، وفي وقت وجهد كل من يتصل عمله بالدورة المستندية ، فكلما استطعنا ان نستخدم عددا محدوداً من النماذج لتحقيق اكبر قدر من الأعمال ، كلما استطعنا تبسيط الدورة وتحقيق الكفاءة والاقتصاد في العمل.

هكذا نجد ان تصميم النماذج يجب ان يتفق أولاً وقبل كل شيء مع تحليل إجراءات العمليات التي تستخدم فيها النماذج، بحيث يتناسب أسلوب استعمال النموذج مع خطوات الإجراءات ، فيتم تصميم بياناته وطريقة ترتيب المعلومات به وأسلوب صياغة العبارات والكلمات المستخدمة في عناوينه بالشكل المطلوب لانجاز الإجراءات بما يتفق مع الدورة المستندية ومع ظروف ودرجة ثقافة من يستخدمونه ، وبصفة عامة يمكن القول بان عملية التصميم للنماذج تمر في عدة مراحل متتالية يلزم لانجازها معرفة معلومات أساسية يجب تحديدها والحصول عليها وهي تندرج تحت العناوين الرئيسية التالية:

١. عدد النسخ المطلوبة من كل نموذج او من الصور المكونة له.

٢. أنواع الأعمال والاستخدامات لمختلف أجزاء النموذج.

٣. النماذج الأخرى المتصلة بالنموذج المطلوب في الدورة المستندية سواء كانت مستخدمة مع النموذج في ذات الدورة او في دورة مستندية أخرى متصلة بها.

٤. الكمية اللازمة من النموذج خلال فترة زمنية معينة.

٥. المعلومات الفنية اللازمة عند طباعة النموذج.

أما المراحل المختلفة التي تتم لتصميم النموذج بأسلوب علمي يحقق أهداف النموذج والهدف منه فأنها تتلخص فيما يلي:

١- تحديد عدد الاحتياج.

٢- وضع فكرة التصميم.

٣- أعداد مسودة النموذج.

٤- طباعة النموذج.

ثانيا: يراعى عند تصميم النموذج عدد النسخ لكل عملية وذلك بهدف استعمال اوراق الكاربون ، وفي هذه الحالة طبع النموذج على ورق ذو سمك معين بهدف سهولة وترتيب بحيث يمكن رؤيتها بسهولة.

أ-تقليل خطوات تحرك النموذج وفق الترتيب العادي السليم لملء البيانات من اليمين الى اليسار في النماذج العربية وبالعكس في النماذج الانكليزية.

ب-تحديد ملء النموذج بخصوص كتابتها باليد او بالآلة الكاتبة (الطابعة).

ج- شمول النموذج لجميع البيانات المطلوبة بحيث لا يظهر شكل النموذج معقداً مليء بالبيانات الزائدة عن الهدف.

د - تكون حقول النموذج بمساحات لا تسمح بإضافة بيانات أخرى بعد إملائها من قبل ذات العلاقة.

هـ- ان يكون النموذج معبراً عن نفسه لا تستخدم فيه كلمات تحتمل التأويل او الغموض.

و- ان يكون حسن المنظر جذاباً عن طريق استخدام العناوين الواضحة.

ز- أن تكون الإيضاحات والإرشادات كافيه ومطبوعة في جزء واحد من النموذج.

ح- تحديد الصور الكاربونية بالقدر اللازم للعمل.

ثالثاً: ثقافة المعنيين باستخدام النموذج:

عند وضع فكرة تصميم النماذج تعتبر ثقافة ومؤهلات الأشخاص المعنيين باستخدام النماذج عنصراً هاماً خصوصاً في مرحلة قراءتها وملء بياناتها ، اما في المراحل التي يستخدم فيها الموظفون للنماذج فمن المفروض انه يمكن تدريبهم على أدائها وانجاز واجباتهم بواسطتها.

رابعا: بيانات وشكل النماذج:

عند وضع تصميم النماذج يجب التعرف على البيانات المطلوبة بدقة وعلى مصدر هذه البيانات لأنها قد تنقل من سجلات او من نماذج أخرى ، او قد يطلب نقلها الى السجلات وفي هذه الحالة يفضل ان تكون تصميم المسافات للبيانات بنفس نظام النماذج والسجلات الأخرى بهدف التوحيد بين السجلات والنماذج.

خامساً: إعداد مسودة النماذج :

أ-يراعى في وضع مسودة النماذج تحقيق أهداف كثيرة أهمها الاقتصاد في طباعة النماذج والبساطة والوضوح في إنتاجها

ب-تجنب الألوان الكثيرة في الطباعة واكتفاء باستخدام الخانات والحقول بألوان خفيفة غير غامقة اللون

ج- عدم طبع نموذج جديد إلا بعد التأكد من عدم وجود نموذج مشابه مع بياناته

د-استعمال الخطوط البيانية والإرشادية بنظام سليم فكذلك المربعات والمستطيلات وما شابه ذلك

هـ- وضع عنوان للنموذج في وسطه او في جزء صغير من بيمينه او يساره مع تحديد مقاسات النماذج

و- تحديد نوع الورق المطلوب للنموذج كأن يكون من الورق المقوى ((كارتون)) او ورق شفاف وما إلى ذلك وحسب متطلبات وأهداف النموذج واستعمالاته

ز- تحديد قدرة الورق على تحمل الرطوبة والجفاف والتداول وتحديد مدى صلاحيته للطباعة بواسطة الأجهزة الحديثة

أخيراً فأننا قد درسنا فكرة التصميم ووضع المسودة النهائية للطباعة قد سارت على الأسلوب العلمي التحليلي المطلوب لمراعاة الاقتصاد والتنسيق والبساطة في تصميم النماذج .

> **من المعروف ان الوثائق الورقية هي أوعية المعلومات التي بواسطتها تنقل وبها يتم تداولها وبين طياتها تحفظ عبر السنين والأجيال.**
> **وتأخذ الوثائق أشكالاً عديدة فمنها الوثائق التقليدية النمطية ومنها الوثائق غير التقليدية ، وان هذه الوثائق الورقية التقليدية وأكثرها شيوعا واستعمالاً ، تأخذ أشكالاً كثيرة ، فالكتاب وثيقة والدورية وثيقة والصحيفة وثيقة والتقارير بأنواعها وثائق وكذلك الحال بالنسبة للمذكرات والرسائل المتبادلة بين المؤسسات والشركات وغيرها ومحاضر الاجتماعات وغير ذلك وان كانت كلها وثائق نمطية نراها في كل مكان ونتعامل معها في كل يوم.**
> **ويترك للكاتب او المعد للوثيقة في هذا النوع من الوثائق ان يستخدم الأوراق بالشكل الذي يراه وينظم كتابته بأي أسلوب يشاء وان كانت هناك بعض القواعد والأساليب التي تضع ضوابط لتنظيم المعلومات على الوثائق.**